المؤسسة الاقتصادية وصراع السلطة في المجتمع الجزائري

سهام عقاب

قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار– عنابة، aggabsihem@hotmail.com

تاريخ الإيداع: 2016/01/26 **تاريخ المراجعة:** 2017/11/13 **تاريخ القبول:** 2017/12/03

ملخص

إن الموقع التفاعلي الذي تحتله المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية يختلف باختلاف الأدوار المتعددة الموكلة لها. فلقد أحدثت في الجزائر من أجل تحقيق أغراض وأهداف معينة جاءت في غالبيتها في إطار بعيد مغاير عن طبيعتها الاقتصادية. وأضحت بمثابة ميكانيزما إستراتيجيا في يد السلطة لتحقيق مطالب مجتمعية متشعبة من أجل إحداث السلم والهدنة الاجتماعية بغض النظر عن النتائج السلبية المترتبة عن تلك السياسة. ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل تم احتكارها من طرف عصب معينة تملك من السلطة و النفوذ القدر الكافي لبسط الهيمنة الشاملة عليها رغم جملة التحولات البنيوية للمجتمع والمؤسسة، فأضحت حقلا واسعا لاحتدام الصراع بين استراتيجيات مختلفة إلى حد بروز مظاهر العنف بين الزمر المتنافسة على مختلف الموارد والامتيازات ضمنها.

الكلمات المفاتيح: المأسسة، صراع، مؤسسة اقتصادية، سلوك تنظيمي، تفاعل، عنف، فاعل اجتماعي، عصب.

Economic enterprise and struggle for powers in Algerian society

Abstract

The interactive site that is occupied by the Algerian public economic institution varies depending on the multiple roles assigned to her by the state.

The Economic Corporation which was created in Algeria to achieve the objectives were not identical with her economic nature. This corporation has become a field of conflicts on various resources to some extent the emergence of manifestations of violence between rival teams.

Key words: Institutionalization, conflict, economic organization, organizational behaviour, interaction, violence, social actor.

L'entreprise économique et le conflit avec le pouvoir au sein de la société algérienne

Résumé

L'entreprise algérienne occupe une place interactive variante en fonction de plusieurs rôles qui lui sont assignés par l'état, pour atteindre certains buts et objectifs dont la plupart sont en contraste et différents par rapport à son aspect économique, et ce pour parvenir à instaurer la paix sociale et atteindre les multiples exigences de la société quelles que soient les conséquences négatives engendrées par une telle politique. L'entreprise économique en Algérie est monopolisée par une certaine catégorie malgré les transformations structurelles de la société et de l'entreprise ce qui a rendu cette dernière un champ de conflit entre plusieurs clans qui diffèrent sur le plan stratégique et objectif au point de l'émergence d'une violence institutionnelle.

Mots-clés: Institutionnalisation, conflit, organisation économique, comportement organisationnel, interaction, violence, acteur social.

المؤلف المرسل: سهام عقاب، aggabsihem@hotmail.com

مقدمـــة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ذات خصوصية تنظيمية معينة مرتبطة أساسا بطبيعة المجتمع المنتمية إليه و بالأهداف المسطرة التي أوجدت من أجل تحقيقها.

وهي كذلك نسقٌ فرعيٌ ضمنه تستقطب جميع مدخلاتها منه وتتموقع بين مجالين رئيسيين أولهما المحيط الواسع والشاسع (اقتصادي، وثقافي، وسياسي)، وثانيهما محيطها الداخلي مؤطر بحدود معينة ومسير وفق جملة من القواعد النابعة من الطبيعة المؤسساتية لها.

وعلى اعتبار المؤسسة الاقتصادية عامل إنتاج فإنها مجبرة على اتخاذ مختلف التدابير واستخدام كل الميكانيزمات والطرق للمحافظة على نشاطها وديمومتها من خلال توفير عدة دعائم أساسية تقترن بانتقاء الموارد الضرورية المختلفة والمتعددة انطلاقا من الموارد المادية والمالية وكذلك البشرية، مع رصد إستراتيجية واضحة تتناسب وطبيعة المؤسسة الاقتصادية من حيث نمط وطبيعة الإنتاج والمنافسة، والسوق، والزبائن والأهداف المسطرة، وغيرها من العوامل التي تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحديد المعالم والآليات الإستراتيجية الضرورية لتحقيق الفعالية والربح معا.

والحقيقة أن الأمر لا يقتصر على ذلك فحسب لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التغاضي عن موقع وأهمية نمط وطبيعة المجتمع الذي تتواجد فيه المؤسسة الاقتصادية، هذا الأخير له تأثير كبير على التجسيد الفعلي لآليات التسيير المعتمدة، لأن التداخل والتشابك بين الأنساق المجتمعية والمؤسساتية يفضي إلى تبادل منظومة من المعايير والقيم الإيجابية منها وكذلك السلبية تتمحور في جوهرها حول ترسيخ بعض البقايا أثناء تطبيق معالم المنظومة التنظيمية فيها.

فرغم مختلف التحولات البنيوية التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المقترنة بسلسلة من سياسات التخطيط المركزي منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا وسعي السلطة إلى تجسيد نموذج المؤسسة الاقتصادية العصرية والحديثة، إلا أن ذلك لم يتزامن وإحداث القطيعة الكلية مع مختلف القيم والمعايير السلبية الموروثة والمتداولة منذ حقب زمنية طويلة ولم يظهر جليا استقلالية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وأنه باستطاعتها إنتاج منظومة قيمية مؤسساتية وإحداث التناسق والتكامل بينها وبين ما يفرزه مجتمعها.

وتعد هذه المسألة جوهرية إذ من خلالها يمكن قياس مدى مقدرة المؤسسة الاقتصادية على إنتاج أو إعادة إنتاج قيم ومعايير متجددة ، ومتماشية مع مختلف الظروف والمستجدات التي من الممكن أن تطرأ على محيطها الداخلي والخارجي معا لاستحداث البدائل الإستراتيجية اللازمة لإرساء الاستقرار والتوازن والتعاون بين جميع المنتمين إليها بلا استثناء.

إن المتتبع للسيرورة الاقتصادية للمؤسسة الجزائرية يكتشف أن اشتغالها يميل إلى الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي أكثر منه الاقتصادي رغم العديد من التغييرات والتعديلات الهيكلية والتنظيمية لها، إذ بقيت محافظة على الإطار العام المتفق عليه منذ الوهلة الأولى والمتمثل في استخدامها كأداة للتنمية الاجتماعية من طرف السلطة ومن أجل تحقيق أغراض كثيرة لم ترتبط في غالبيتها بطابعها الاقتصادي، حيث خلص في هذا الشأن مكتب الدراسات الفرنسي **SEGOS** الخبير في شؤون المؤسسات إلى ما يأتي:

"إن تقسيم العمل داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية ومنظومتها التسييرية الرسمية والعلاقات الاجتماعية والمهنية التي أسست عليها تتميز بعدم موضوعيتها ولا تشكل مسارات حقيقية سائدة في تنظيم العمل وتجلياته الحديثة"(1).

ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب المختلفة التي جعلت من المؤسسة الاقتصادية أداة في يد السلطة المركزية تخضع لوصايتها ورقابتها الدائمة والمستمرة رغم إقرار السلطة عكس ذلك. وفي الوقت نفسه تستخدم كمنفذ إستراتيجي هام لترسيخ واستبقاء نفس المنهج التسييري الداعم لمصالح سلطوية معينة دون غيرها رغم مختلف الانتقادات والأحداث والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري.

وما تجدر الإشارة إليه في سياق آخر أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تعد إلى جانب طابعها الصناعي الاقتصادي نسقا اجتماعيا وذلك يجعلها تخضع بصورة تلقائية إلى نمطين من السلطة والضبط، أولهما نابع من طابعها الاجتماعي الذي يعتبر امتدادا لما هو سائد في المجتمع يعاد إنتاجه وترسيخه بحكم التواصل والتفاعل الاجتماعيين بين الأفراد أو العاملين بها، والثاني من الصبغة المؤسساتية والاقتصادية المفروضتين من طبيعة تكوينها ونشاطها، ما يجعلها والمنتمين إليها خاضعين لجملة من القواعد والقوانين المؤسساتية التي تتحكم في مسار العمل فيها وتحدد سلوكهم التنظيمي وتوجه أعمالهم وأفعالهم باستخدام القانون، وتطبيق كل ما يصدر عن السلطة فيها من قرارات وتعليمات حيث تتوقع السلطة خضوع جميع الفاعلين لها، ولكن في حالة حدوث العكس وبروز رفض أو مقاومة من طرف الأفراد أو العاملين فإنهم يتعرضون إلى جملة من العقوبات. هذه الأخيرة قد يعتبرها العامل عنفا مورس ضده نتيجة رفضه الانصياع لرغبة المسؤول أو المشرف، أما السلطة فتعتبرها أداة شرعية قانونية وميكانيزما فعالا (عنفا ضروريا) لاستحواذ الفئات غير القابلة للامتثال والتعاون ضمن نسق مؤسساتي متعدد المواقع، والمراكز والأدوار تسوده علاقات غير متكافئة تجمع بين الرؤساء والمرؤوسين.

وبالتالي يصبح البحث في الأساليب المستخدمة ضد مقاومة الإرادات المخاصمة من أهم العوامل التي نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبرازها خصوصا وأنها تجسد المعالم الحقيقة التي تحدد نمط السلطة أو القيادة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مع محاولة تحليل كيفية توظيف النصوص القانونية لتحديد درجة الخطأ المرتكب ونمط الإجراء العقابي المتخذ والآليات والأطر التي تحفظ حقوق الفرد أو الفاعل الاجتماعي في النسق المؤسسي كالتحري والتقصي الدقيقين قبل اتخاذ أي إجراء، لأنها تساعد على الكشف عن العديد من المؤشرات المرتبطة بالأغراض الحقيقة للمسؤول أو المشرف من وراء استخدام الأساليب العنيفة التأديبية ضد العامل ومدى حيادية وموضوعية القائمين على تطبيقها.

وتمكن أيضا من معرفة ما إذا كانت السلطة في المؤسسة تسعى إلى إحداث التأثير الإيجابي في الفاعلين من خلال إكسابهم العبر مما تعرضوا له من عقوبات بقصد توجيه السلوك والفعل نحو ما يخدم المصلحة العامة للمؤسسة ولا يدخلها في متاهة الصراعات والعنف المؤسسي، أو بالعكس تعمل على إلحاق الضرر بالعاملين غير المتعاونين لإجبارهم على تحقيق مصالح وأهداف شخصية للسلطة أو ممثليها.

لأن استخدام الأساليب القانونية لإجبار الأفراد أو الفاعلين لتحقيق مطالب فردية أو غير مشروعة من طرف مالك السلطة والقوة وإلحاق الضرر بهم في حالة الرفض يعد حسب قناعاتنا وحسب توجهات وأطر نظرية عديدة

مظهرا من مظاهر العنف المجسد في انتهاك الحقوق والحريات وعدم الاعتراف بالفرد أو الفاعل الاجتماعي كقيمة تستحق الوجود.

أو بمعنى آخر توظيف الأساليب والمنافذ القانونية للاستحواذ والسيطرة على الآخرين وتسخيرهم لتحقيق رغبات ومتطلبات مالك السلطة في النسق المؤسسي الاقتصادي بغض النظر عن شرعية أو عدم شرعية تلك الأخيرة.

حيث أكد **ألان بايرفيت Alain Peyrefitte** أن العنف لا يغلق عليه في وصف حالة أو تعريف واحد لأنه مرتبط بمؤشرات عديدة ومختلفة كالتفريط في استخدام القوة لإيذاء الغير، أو انتهاك حريات الآخرين وانتهاك القيم والقواعد والقوانين وغيرها من المظاهر السلبية التي تؤدي إلى الضرر بالآخر وبالمجتمع[2].

وعليه ومما تم عرضه عمدنا إلى وضع افتراض لهذه الورقة البحثية يتمحور حول أن العنف المؤسسي الذي تمارسه العصبة السلطوية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يوظف للسيطرة على الموارد واستبقاء نفس الأساليب التسييرية والعمل بها وتداولها وفق ما يخدم مصالح وأغراض فئة أو فئات محددة عملت عنوة على ترسيخ تلك الأخيرة لأنها الوسيلة أو الأداة الإستراتيجية الفعالة التي تمكن العصبة السلطوية من إزاحة معارضيها وكذا الذين دخلوا في صراع معها حول مصالح وامتيازات معينة كانت حكرا لها، إضافة إلى إصرارها على تجسيد إستراتيجيتها وتحقيق مطامحها بغض النظر عن ما ستفرزه من عواقب سلبية تضر بالمصلحة العامة للمؤسسة والعاملين بها.

أولا: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و التنمية المجتمعية

1- السياسة الاقتصادية للمؤسسة الجزائرية وعلاقة التبعية:

يقترن التقدم والازدهار المجتمعي بتقدم ورقي الميدان الاقتصادي الذي يعد من الميادين الحيوية ،تقاس من خلاله كفاءة ونجاعة الأساليب والآليات التخطيطية الإستراتيجية الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومات. فمنها من توصل إلى تحقيق التطور والازدهار وتعتبر الدول الغربية خير دليل على ذلك ومنها من أخفق، ما جعلها تتموقع في مرحلة التجريب المستمر للكشف عن النموذج الاقتصادي الملائم لبلوغ النجاعة والفعالية وهي الدول التي تندرج تحت اسم الدول النامية وتعتبر الجزائر واحدة منها، حيث سعت إلى انتهاج سياسة التخطيط الاقتصادي منذ السنوات الأولى من الاستقلال.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة انتقالات وتحولات ويؤكد ذلك **عيمورآك علواني** من خلال إبرازه أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عرفت عدة تغييرات منذ الاستقلال، أضحت في الآونة الأخيرة سريعة وعامة مست كل المراكز والمواقع والهياكل الحيوية خصوصا تلك الموروثة والمؤممة من الهيمنة الفرنسية وأصبحت المؤسسة تنشط في محيط متشعب ديناميكي وغير مستقر[3].

إن قناعة القيادة بأهمية ومكانة المؤسسة الاقتصادية ودورها الرئيسي في إنعاش الميدان الاقتصادي جعلها تخضع لعدة إستراتيجيات تسيير وتنظيم كان مآلها الفشل والإفلاس بالنسبة للمؤسسات.

حيث عمد أصحاب القرار في بداية الأمر إلى تشكيل لجنة إصلاح وطنية كانت مهمتها الدراسة والتحليل والبحث في مختلف الأنماط التسييرية الممكن أن تتبناها المؤسسة، ليفصل في الأمر في شهر أكتوبر من سنة 1970 ويحدد النظام الاشتراكي كمنهج اقتصادي تسييري لمؤسسات القطاع العام.

وقد كان لانتهاج هذا النموذج الاقتصادي ارتباط وثيق بأحكام مسبقة وقناعات أيديولوجية أكثر منها عقلانية وواقعية و هذا بسبب عدة عوامل لعل أهمها انحياز الفئة الحاكمة عاطفيا للعقيدة الاشتراكية ومناوئة كل ذي علاقة بالفكر الليبرالي وتمثلاته الاستعمارية.

حيث جاء في **الميثاق الوطني** المصادق عليه سنة 1976 في الصفحتين 117–118 ما يأتي: "إن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن، فهي ليست مجرد أسلوب للإنماء الاقتصادي وتراكم رأس المال بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة وتحسين الظروف الحياتية للعمال وإعادة توزيع الدخل القومي من أجل ترقية الجماهير المحرومة. إن الثورة الصناعية لا تندرج من المنظور الاشتراكي بحكم غايتها الاجتماعية فقط، بل تندرج في هذا المنظور على الأخص بما تتيحه من توسيع وتقوية للبروليتاريا باعتبارها عنصرا اجتماعيا ثوريا"[4].

فالجدير بالتنويه هو أن السياسة الاقتصادية للجزائر ارتكزت نظريا على نموذج التنمية الاشتراكية المركزية التي تعتبر نتاج سياسة آلية تسمى الصناعات المصنعة ، اقترحت من طرف **جرار دستان دي برنيس Gérard Dustin De Bernis** (1966–1967) بنى فكره الاقتصادي على معادلة التصنيع المختصر. ويؤكد أنه يمكن للدول السائرة في ميدان التصنيع الالتحاق بركب الدول التي بدأت وسارت في هذا المجال منذ قرن من الزمن بشرط تجاوز بعض المراحل وانتهاج منذ الوهلة الأولى عمليات الإنتاج الأكثر تطورا، وترتكز هذه السياسة أو الإستراتيجية على إرشادات رئيسية تتمثل في:

أولا: الأولوية للصناعة على الفلاحة.

ثانيا: الأولوية للقطاعات التمهيدية أو التي تعتبر أساسية وهي القطاعات المنتجة لوسائل الإنتاج، مع أمل أن هذه الأخيرة ستؤدي إلى تطوير القطاعات الأخرى ذات الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية الغذائية.

ثالثا: توجيه المدخول الوطني نحو الاستثمارات مع إرساء سياسة التقشف الاستهلاكي[5].

وما تجدر الإشارة إليه في سياق آخر هو التعدد في مهام المؤسسة الاقتصادية وقيامها بعدة أدوار منها الاجتماعية والسياسية إضافة إلى وظيفة تجميع رأس المال وإعادة إنتاجه، مع إلزامية الوصول إلى تحقيق نتائج مطابقة للتوقعات. لكن التناقض والغموض الذي طبع التطبيق والتسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وكذا الاختلال الذي أفرزته النتائج أو الحوصلة الاقتصادية كشف عن فشل المنظومة التسييرية لها.

إذ فسر أغلب خبراء التنمية ذلك التناقض والاختلال بإرجاعه إلى عدم المقدرة على أقلمة مختلف المعطيات العلمية مع خصوصية المجتمع المطبقة فيه وغربلتها بطريقة اختيارية يراعى فيها عدة معايير (المورد البشري ومؤهلاته، والقدرات المادية والمالية، والمقدرة على التكيف والتأقلم)[6].

فالإشكال إذن لا يكمن في عامل الاختيار لنمط التصنيع الذي انتهجته الجزائر بقدر ما هو مرتبط بمدى إدراك وفهم مكونات الهيكلة الفعالة الضرورية والملائمة للتجسيد الملموس للإستراتيجية المرصودة.

حيث خلص الباحث **شـــــو Chau** بعد دراسته للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتشخيص مختلف العوامل التي ساهمت في جعلها غير ناجعة إلى التأكيد على أن المؤسسة الجزائرية كانت في وضع إشكالي مع المعايير الآتية:

1- عقلانية ورشادة سلوك المسيرين والتي اعتبرها بالرئيسية.

2- العقلانية في تحديد الهيكلة التنظيمية.

3- عقلانية ورشادة سلوك الفاعلين الاجتماعين أو العمال تجاه المؤسسة.

وبمعنى آخر فإن نجاح النسق المؤسسي يتوقف على ترابط كل مدخلاته مع أهدافه، مع العلم أن عقلانية ورشادة المسيرين والفاعلين أو الأفراد يقصد بها السلوك الإيجابي والتفاعلي تجاه الأهداف المشتركة للمؤسسة. في حين رشادة وعقلانية الهيكلة تتمحور حول اختيار المدخلات التي تمكن من إحداث الترابط والتفاعل الضروري فيما بينها لتحقيق أو إنتاج المخرجات المرغوبة[7].

والجدير بالذكر كذلك أن القائد أو المسير الجزائري لم يأخذ بعين الاعتبار كل تلك التحفظات واعتمد بصفة مطلقة على العائدات البترولية التي مثلت المورد المالي الرئيسي في تمويل ودفع مشاريع التصنيع لكن ذلك لم يدم طويلا.

فالأزمة البترولية التي عرفتها البلاد من خلال تراجع الإيرادات ابتداء من سنة 1986 كشفت عن الوضعية المأزومة للاقتصاد الوطني والمؤسسة العمومية الاقتصادية على حد سواء[8].

فالتغيير العشوائي للسياسات الاقتصادية وعدم خضوعها لأية رشادة معينة دفع بالسلطة مكرهة إلى التخلي عن وصايتها على المؤسسة الاقتصادية العمومية وأعلنت رسميا عن استقلالية تلك الأخيرة. حيث نص **الميثاق الوطني** لسنة 1986 على حتمية منح المبادرة للمؤسسة لصنع واتخاذ القرارات المختلفة من أجل تحقيق الفعالية، سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية عموما[9].

وككل مرة وفي كل مرحلة عندما توضع السلطة أمام الإجبار على التخلي عن بعض امتيازاتها تجدها تسعى بكل السبل القانونية إلى تحصين تلك الامتيازات وإنقاذ الجزء الأكبر من هيمنتها.

ويؤكد في هذا الصدد **سعيد أوكيل** أنه لا يمكن الحديث عن الاستقلالية الفعلية للمؤسسات الجزائرية إلا عند توفر شروط معينة وهي:

* التسيير الفعال والتنظيم المحكم من خلال تحسين طرق وأساليب التسيير.

* انتهاج التخطيط الإستراتيجي والتقييم المستمر للإستراتيجية المتبعة على الأمد القصير، والمتوسط والبعيد.

* الاهتمام والاعتناء بالمورد البشري (تكوين وإعادة تأهيل) وتوفير مختلف الاحتياجات الضرورية والمحفزة لتحقيق التجاوب الإيجابي والفعلي في المؤسسة والأهم من ذلك القطع مع كل أشكال التبعية مع الجهاز والهيئات المركزية وكذا العلاقات غير الرسمية أو الشخصية والزبونية[10].

والحقيقة في الأمر أن هذه الاستقلالية كانت شكلية وسطحية لأن جوهرالتنظيم، والتسيير والملكية لم يتغير. فالسلطة أبقت على الطابع الاشتراكي لتلك المؤسسات الاقتصادية حفاظا على مصالحها على حساب كيان ونشاط المؤسسة الاقتصادية واستمراريتها، فالذي حدث هو عبارة عن انتقال الملكية من عصبة مهيمنة أضعفت إلى عصبة أخرى أقوى لها الحق في امتلاك وتوزيع موارد المؤسسة[11].

لقد كان لأحداث أكتوبر 1988 العنيفة والتي مست رموز ومباني السلطة وما تبعها من إصلاحات شكلية على المستويين السياسي والاقتصادي دور في تحرير المؤسسة العمومية الاقتصادية من العبء الاجتماعي الذي عانت منه منذ انطلاقاتها الأولى، لتنفتح على نموذج مغاير يرفع شعارات حرية المبادرة واقتصاد السوق.

فمجموعة القوانين والنصوص التشريعية في الجزائر لفترة 1993 تندرج في إطار السياق العالمي الذي يعتبر المؤسسات كيانات اقتصادية مستقلة، تعمل في بيئة تنافسية وفق منطق السوق وقواعد النجاعة الاقتصادية. حيث يقع على عاتق المسيرين بالدرجة الأولى العمل على بناء نسق ثقافي جديد للمؤسسة لجعلها قادرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة [(12)].

إلا أن الواقع كشف عن أن السلطة لم تنه قبضتها على المؤسسة الاقتصادية بل حافظت مختلف الحكومات المتداولة على دور التحكم في المسيرة التنظيمية والتسييرية لها.

ويمكن على سبيل المثال وليس الحصر إبراز نتيجة من بين النتائج المستخلصة في البحث الميداني حول مؤسسة دنيم DENIM أو مؤسسة الصناعات النسيجية، شركة ذات أسهم أنشأت سنة 1976 من طرف شركة متعددة الجنسيات FAMATEX، بدأت في الإنتاج الفعلي سنة 1979 تحت إدارة الشركة الأم SONITEX ثم COTITEX سنة 1983 وأخيرا كوحدة DENITEX في 1996، مستقلة ماليا وإداريا تنتمي إلى مجمع الجلود والنسيج تحت وصاية وزارة الصناعة يرأسها مدير عام عين من طرف الوصاية، يساعده في التسيير طاقم إداري من الإطارات بدرجات مختلفة. وما تمت ملاحظته واستكشافه ميدانيا من طرف الباحث هو أن وجود الإطارات في مستويات السلطة والمسؤولية لا يحتكم إلى قواعد ومعايير واضحة، فهناك من تم تحويلهم من المؤسسة الأم SONITEX أو من الوحدات الأخرى (عين الكرمة والتليلات) أو تمت ترقيتهم داخل المؤسسة، مع إشارة الباحث إلى أن الترقيات يكتنفها الغموض وتثير الكثير من التساؤلات لدى العمال والإطارات على حد سواء، ولم تأت كاستجابة لمتطلبات المؤسسة (المصلحة العامة) وإنما هي في الغالب استجابة لمناورات نقابية لخدمة مصلحة الأفراد (المصلحة الشخصية)[(13)].

وكذلك الدراسة الميدانية بمؤسسة بروسيم PROCIM وهي مؤسسة عمومية اقتصادية خاصة بالبناءات الصناعية الحديدية، منحدرة من المؤسسة الأم بروسيدار PROCIDER التي تمت تصفيتها وتجزئتها إلى مؤسستين مصغرتين، إحداهما بروسيم بالمنطقة الصناعية بشعيبة– سيدي عمار، والثانية بروتويل PROTUIL بالمنطقة الصناعية برحال بعنابة.

فمن خلال المعطيات الميدانية المستقاة من واقع المؤسسة اتضح أنه رغم تفكيك وتصفية المؤسسة الأم بروسيدار إثر ثبوت إفلاسها إلا أن مؤسسة بروسيم التي تم إنشاؤها على أنقاضها بقيت محتفظة بنفس أساليب التسيير، الهيكل التنظيمي، والقانون الداخلي المعمول بهم سابقا وذلك حسب ما أدلى به العمال الذين ينحدرون من المؤسسة الأم، وكذلك ما صرح به مدير المالية والمحاسبة خلال المقابلة التشخيصية التي أجريناها معه بتاريخ 2007/02/04 على اعتباره إطارا سابقا بمؤسسة بروسيدار.

كما اتضح من إجابات المبحوثين (مسح شامل) حول التحولات البنيوية التي مست المؤسسة الجديدة بروسيم أنه تم إحداث تغييرات عديدة و كثيرة للفئة المسيرة المساعدة للرئيس المدير العام المنصب من طرف السلطة المركزية والمتمثلة في شخص مدير المالية والمحاسبة ومدير الموارد البشرية[(14)].

وعليه وما يمكن استخلاصه هو أن الاستقلالية الاقتصادية لا تقتصر على سن ترسانة من القوانين والأوامر النظرية بقدر ما تعبر عن تجسيد فعلي لإستراتيجية واضحة المعالم والأطر، مرتكزة أساسا على رغبة التغيير البناء واستحداث منظومة قيمية ملائمة ومحددة وفق المستجدات والتغيرات الداخلية والخارجية معا إضافة إلى

تدعيمها بالآليات والميكانيزمات التطبيقية، مع مراعاة في الوقت نفسه خصوصية المجتمع والمؤسسة والفاعل الإجتماعي كذلك وما يحمله من ثقافة مسؤولا كان أو إطارا أو عاملا بسيطا.

إضافة إلى أن المتطلبات الجديدة التي واجهت الجزائر من خلال رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جعلتها منفتحة على العولمة وما يرتبط بها من منظومة المعايير والقيم[15].

وأصبحت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أمام تحديات كبرى تلزمها بتحديد أهداف واضحة وتفرض على أصحاب القرار تهيئة وتأمين المحيط الاقتصادي والمؤسسي (ثقافي) والسياسي الملائم، ذلك لأن أغلب التقارير الاقتصادية والسياسية أكدت أن الفئة المهيمنة على القرار الاقتصادي والسياسي رفعت شعارات التحول من نظام اقتصادي و سياسي إلى آخر دون الارتكاز إلى إستراتيجية واضحة المعالم مؤسسة على الرشادة العلمية والإشراك الفعلي والملموس لكل الفاعلين الحقيقيين في الحقلين السياسي والاقتصادي على حد سواء.

2- التغيـر الاجتماعي وموقـع المؤسسـة الاقتصادية الجزائريـة:

يعتبر التغير المجتمعي ظاهرة من الظواهر الحيوية التي تترجم حركية ونشاط المجتمع فهو تعبيرعن ديناميكية الأنساق المجتمعية المختلفة.

حيث أبرز **ويلبر مور WilberMoore** أن التغير هو ظاهرة تحدث بصفة عامة في كل المجتمعات والثقافات وتكون واضحة وذات نشاط استمراري غير ممكن عزله من حيث الزمان والمكان لأنه يتم في شكل سلسلة متصلة الحلقات تفضي بدورها إلى ظاهرة أخرى تشمل إعادة البناء والهيكلة لتلك الأنساق بتعددها وتنوعها[16].

فالتغير إذن الذي يطرأ على البناء الاجتماعي من حيث الوظائف، والقيم، والأدوار والمواقع وغيرها خلال فترة معينة من الزمن يمكن أن يكون إيجابيا فيفضي إلى التقدم والازدهار كما يمكن أن يكون سلبيا فيحدث التخلف التراجع والنكوص، أي أنه لا يوجد اتجاه محدد للتغير[17].

كما أن ارتباط وتكامل وتفاعل الأنساق المجتمعية بعضها ببعض يجعل من هذا التغير أو التحول ذا طابع عام وشامل، بمعنى أن مختلف النتائج المترتبة عنه تؤثر بصفة مباشرة في مجموع الأنساق الأخرى التي لم تخضع مباشرة لذلك التغيير لذا لا يمكن فصل أي نسق مؤسسي عن عوامل التغير ونتائجه. والأمر كذلك بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تنتمي إلى مجتمع عرف جملة من التحولات أفرزت بدورها تغييرات جوهرية في الهياكل والبناءات المؤسسية، إضافة إلى إنتاج منظومة من المعايير والقيم القوانين والأحكام التي أعادت توزيع المواقع والمراكز وبالتالي تغيير الأدوار والوظائف.

فالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية خضعت لعدة إصلاحات وتعديلات جاءت كنتيجة حتمية لجملة من التغييرات التي مست مختلف الميادين الحيوية للمجتمع بما فيها الميدان الاقتصادي.

والحقيقة أنه أريد من وراء تلك التحولات إحداث التحول النوعي في المؤسسة دون تغيير جوهر المنظومة السلطوية فيها وهذا حفاظا على نفس الامتيازات التي توفرها المناصب القيادية، و ظلت المؤسسة الاقتصادية أداة لتوزيع الريع والهيمنة الاقتصادية في المجتمع الجزائري وهذا ما خلص إليه أغلب المختصين في شؤون المؤسسة الجزائرية.

حيث أكد **عيمـورآك علواني** في نفس السياق أن تنظيم القرار بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية يرهن بدوره فعاليتها[18].

ففي الوقت الذي تفطن فيه العالم وأدرك ضرورة التحام وتكتل المؤسسات الاقتصادية العملاقة الذي يعد حلا إستراتيجيا رئيسيا لمواكبة مختلف النتائج المترتبة عن التغييرات المختلفة التي طرأت على الدول الغربية بهدف تأطير تلك التحولات وتحجيم آثارها السلبية، نجد أصحاب القرار في الجزائر يحولون المؤسسات إلى كيانات لا معنى لها وفصلها عن الطبيعة الحقيقية لنشاطها والتخفي وراء اللامركزية التي لا دلالة لها اقتصاديا ولا سوسيولوجيا ولا حتى سياسيا في واقعنا الملموس[19].

إن البديل الإستراتيجي الذي استخدمته السلطة كان من أجل الحفاظ على مصالحها وامتيازاتها لا الحفاظ على المؤسسة وأهدافها والدليل على ذلك واضح من خلال إصرارها على ترسيخ نفس الإستراتيجية التسييرية وإرساء مختلف الدعائم اللازمة للاحتفاظ برواسب منظومة قيمية قبلية وفئوية.

حيث نوه **فردريك تايلور Frederick Taylor** لتلك البقايا واعتبرها طرائق العمل التي ينشأ عليها الفرد في محيطه الريفي، التي مازالت قوية بالرغم من انتقاله للعمل في المصنع أو المؤسسة التي تمثل الحداثة والتطور [20].

ويمكن إبراز على سبيل المثال وليس الحصر في هذا السياق ما توصل إليه **علي الكنز** في دراسته للعلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع إذ أكد أن هذه العلاقة تتخذ صفة الميثاق الاجتماعي، وفي تناوله لوضعية ومكانة الأفراد وحقوقهم فلقد حصر هذه الأخيرة في نقاط معينة تنطوي تحت لواء الحقوق الاجتماعية (حق التعليم، والصحة، والسكن وغيرها) والتي من الممكن الحصول عليها بسهولة [21]. ولكن في الوقت نفسه عمدت السلطة إلى احتكار القيادة بما تشتمل عليه من قيادة التنظيم والتسيير، والرأي والتعبير وغيرها[22]. خصوصا وأن فحوى مختلف القوانين والتشريعات تخدم الأطراف السلطوية ذات الامتيازات الاحتكارية والمتشبعة بعقلية القبيلة والغنيمة[23].

فالإشكال إذن يتمحور حول البنى الذهنية ومدى تقبلها للتغيير والتجاوب الإيجابي مع التحولات البناءة و كذا مقدرة الأفراد أو الفاعلين باختلاف مواقعهم وأدوارهم على التعامل معها من خلال توظيف وتسخير إمكاناتهم وقدراتهم المعرفية، حيث يؤكد **عبد الحق لعميري** أن من العراقيل الكبيرة التي واجهت المجتمع الجزائري وكانت مرافقة لجملة تلك التحولات هي مسألة الجهل الذي رسخ بيروقراطية مرضية تعرقل كل المجهودات والمحاولات والتحولات الصحيحة لتحقيق الأفضل للجزائريين، وبعد تشخيص وتحليل دقيقين تمكن من إبراز ما يأتي:

* هناك جهل على كل المستويات.
* سوء التسيير.
* إدارة سيئة لاقتصاد سيء.
* تضاعف الظواهر الاجتماعية (الديمغرافيا المتزايدة، وعدم إنتاج الثروات، وعدم خلق مناصب الشغل، وعدم الادخار، ونقص الاستثمارات، وانتشار واسع للبطالة).

والكل متوج بالفساد، والتجارة غير الشرعية، والغنى السهل وكآخر نتيجة لهذا التحليل هو "الإفلاس الأولي والمبكر للجزائر"[24].

وما يمكن استنباطه مما سبق عرضه أن ما شهده المجتمع الجزائري من تغييرات عديدة أدى إلى إفراز الكثير من الإصلاحات و التعديلات التي مست مختلف الميادين بتنوعها وتعددها، إلا أنها كانت تعديلات شكلية

وسطحية غير متناسبة مع المستجدات الظرفية التي تتميز باللاثبات. فكان التأطير غير مناسب وميكانيزمات الإصلاح غير فعالة ما جعل كل الأنساق المجتمعية بما فيها الاقتصادية والميادين التشريعية والقانونية، والتسييرية، والتنظيمية وغيرها تغوص في سلسلة من التجارب التي لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية ملموسة بل اقترنت بأوضاع غير مستقرة وغير حسنة إن لم نقل مزرية.

ثانيا: الثقافة المجتمعية وثقافة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

1- الخصوصية الثقافية للفاعلين ودورها في الإدماج المؤسسي:

باعتبار المؤسسة ميدانا اقتصاديا ذا نشاط صناعي وإنتاجي فهي كذلك تجمعا ومركبا ثقافيا ذا منبعين الأول مرتبط بما يحمله الفاعلون الاجتماعيون والمقترن بتنشئتهم المجتمعية، والثاني متصل بجملة القيم والمعايير والقوانين والقواعد التنظيمية النابعة من الطبيعة المؤسساتية للنسق المؤسسيالتي تتحكم في نشاط وتعامل وتواصل الأفراد أو الفاعلين فيما بينهم بما يخدم مصلحة ذلك الأخير (أي النسق المؤسسي) ما يجعل إحداث التوليفة الصحيحة والبناءة بين المنبعين الثقافيين ضرورة وحتمية قصوى. فالتحليل الذي قام به **رونو سان سوليو Renaud Saint Saulieu** انطلق من تلك الحتمية إذ تساءل عن الكيفية التي تمكن من إحداث التوازن الوظيفي للمؤسسة في خضم واقعا ثقافيا معقدا [25].

وبالمقابل فلقد خلص أغلب المختصين في شؤون المؤسسة الجزائرية إلى أن مختلف التغييرات التي أحدثت في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مست الجوانب القانونية والتنظيمية والهيكلية وكذا التسييرية، لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار إحداث التعديلات الصحيحة في الأسس الثقافية للفاعلين الاجتماعيين وتشجيع روح المبادرة والابتكار والإبداع من جهة وكذا في المنظومة القيمية للمؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى.

وتماشيا مع هذا المنحى يؤكد **رونو سان سوليو** أن المؤسسة ليست مجرد منظومة من النصوص والقواعد القانونية ولا مجرد بنيات وهياكل رسمية فحسب، بل إنها تتكون كذلك من روابط اجتماعية معقدة ومتشابكة.

كما أن للمؤسسة تاريخها الذي يصنعه الفاعلون الاجتماعيون كرد فعل منهم على مختلف الإشكالات والانشغالات والعراقيل والمستجدات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تواجهها المؤسسة ككيان وهيكل مؤسسي وكذا الفاعلين أو الأفراد كطرف رئيسي وهام في نشاط المؤسسة واستمراريتها.

إن نسق العلاقات في العمل أي مركب التفاعلات الذي يشتمل على ثلاثة أعمدة رئيسية (الأجراء– رب العمل– الوضع المترتب عن المجتمع الصناعي) هو بالنسبة **لدونلب Dunlop وفلاندرس Flandres** نسق من القواعد يحكم ويؤطر كل مظاهر العلاقات بين الأطراف أو الشركاء الاجتماعيين، مع تزويدهم في نفس الوقت بطرق وأساليب تطبيقية مقبولة من طرف الجميع هدفها الرئيسي هو تقنين مختلف التعليمات والأوامر والقرارات التي تتحكم في سلوك الأفراد من جهة وتضبط وتسير التفاعل الاجتماعي بين الفاعلين من جهة أخرى وكل ذلك في إطار قيمي مؤسسي عام وشامل متجانس مع المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة[26].

إن واقع المنظومة القيمية أو الثقافة التنظيمية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية منكشف على حقيقة مفادها أن تلك المنظومة والثقافة التنظيمية مستوردة من مجتمعات غربية كما استوردت التكنولوجيا والوسائل المادية، لذا ظهر واقع سيمته عدم التطابق لكل أو بعض ما هومستورد ومجسد حرفيا في أنساقنا المؤسساتية مع النمط القيمي المحلي.

وهذا ما أشار إليه **علي سموك** في تحليله لميدان العمل الصناعي في الجزائر والذي اعتبره فضاء ذو وظيفة أيديولوجية وذا طابع فئوي يخدم زمرة معينة أكثر من كونه فضاء أو مجالا للنشاط، وبالتالي الإنتاج والانتفاع المادي والمعنوي الحقيقي[27]. لأن المؤسسة الاقتصادية تقوم بنشاطها وسط محيط تختلف ميزاته من مجتمع إلى آخر وهي تتعامل معه وتتفاعل مع عناصره المختلفة بشكل تبادلي معقد، تتأثر به وتؤثر فيه بعلاقة متعدية.

2- الثقافة التنظيمية وثقافة المقاومة لدى الفاعلين ومساهمتها في بروز الصراع والعنف:

يخضع الفاعلون في المؤسسة الاقتصادية إلى جملة من القواعد والقوانين التنظيمية التي تحدد نمط وطبيعة السلوك المهني اللائق في مجال العمل، الذي يتوافق ويتناسب بصورة عامة مع متطلبات النسق المؤسسي ونمط نشاطه وكذلك أهدافه المسطرة ضمن إستراتيجيته.

لكن هنالك مسألة جد هامة تتمثل في أن مختلف الأفراد العاملين في المؤسسة لا يخضعون حتميا لتلك القواعد إما لجهلهم بها أو عدم إدراكها (نقص الفعالية الاتصالية)، أو عدم الاقتناع بمضمونها أو في أحيان كثيرة لا يرونها مناسبة لتحقيق أهدافهم على اعتبار أن لهم كذلك إستراتيجيات خاصة بهم لا تكون بالضرورة متناسبة مع ثقافة المؤسسة، ما قد يجعلهم يعارضون تلك الإستراتيجية ويعرقلون مسار تجسيدها بكل الطرق والأساليب الممكنة فيفضي ذلك إلى ظهور الصراع وتجلياته العنيفة بين مختلف الفاعلين نتيجة عدم تطابق الأهداف والمصالح حيث ينقسم المتصارعون إلى فريقين:

–الأول يضم كل الفاعلين الذين يشتركون ويخضعون لنظام معياري معين منبثق من (أصول الزمالة والأقدمية والمستوى المهني، والأكاديمي، والمنطقة، والمصلحة وغيرها).

– الثاني يشتمل على النخبة القيادية والفئات الموالية لها باختلاف المستويات المهنية في النسق المؤسسي بشرط أنها تخضع لمنظومة من القيم والمعايير الخاصة ويكون ذلك مستترا غير واضح لأن سلوك القيادة في المؤسسة مراقب من جهات عديدة، ما يجعلها مجبرة على إظهار الخضوع المطلق للمعايير والقيم التنظيمية المؤسساتية والعمل بها والحرص على تطبيقها لأنها تمثل السلطة في المؤسسة قيادية كانت أو إشرافية أو رقابية أو تنفيذية.

ويرى **سان سوليو Saint Saulieu** أنه من خلال تحليل الممارسات والعلاقات السلطوية يمكننا الوقوف عند قراءات أخرى معمقة لظواهر علاقات التبعية والخضوع الخارجية عن النسق وقانون العلاقات الإستراتيجية والأنماط التنظيمية وارتياباتها، إذ يمكن أن تأتي بتفسير نظري واضح لظواهر الارتباط والصراع والتحالف التي تساهم جميعها في إحداث التفاعلات في ميدان العمل.

فالقيام بتشخيص العلاقات السلطوية يمكن من الوصول إلى فهم واستيعاب ديناميكي للوظائف الداخلية والخارجية للمصالح أو الهياكل، ويؤدي كذلك إلى قراءة موسعة للأنظمة السلوكية (الأفعال) التي من خلال التحالفات والارتباطات الدائمة يمكن للأفراد داخل النسق من حذف الحدود المؤسساتية الرسمية للتنظيم وإدخال فاعلين من المحيط النقابي أو السياسي. ويمكن كذلك استيعاب مفهوم النسق الاجتماعي في المؤسسة الذي هو عبارة عن مجموع تفاعلات أو علاقات بين الفاعلين، ويؤدي إلى إحداث ارتباطات جماعية دائمة غير رسمية في أحيان كثيرة تغير وتحول مسار الأحداث التي توقعها التنظيم الرسمي ورسمها وفق قواعد مؤسساتية معينة[28].

فباختلاف المصالح والأهداف بين الفاعلين والسلطة وبين الفاعلين فيما بينهم مع وصول البعض إلى تحقيق ما يطمحون إليه وحرمان البعض الآخر من ذلك يولد عدم الرضا والإحساس بلا مساواة والاغتراب والتهميش.

ويؤكد **علي سموك** في هذا السياق أن الأفراد المهمشين في أي نسق مجتمعي كان يخضعون إلى إملاءات معينة من عصب رسمية كانت أو غير رسمية المطلوب فقط أنها ذات سلطان وهيمنة عليهم، ما يجعلهم يتفاعلون ويتعاملون بوعي أو من دون وعي مع مختلف متطلبات تلك السلطة أو العصبة المهيمنة ويوجهون سلوكهم وفق إستراتيجيتها وأهدافها، ما يخلق لديهم أسس التمرد والثورة في حال عدم تحقيق ما يؤمنون به وما يطمحون إليه لأنهم مقتنعون بأنهم فئات معزولة ومهمشة فيسعون إلى تحقيق ذاتهم وأغراضهم وأهدافهم باستخدام العنف كوسيلة لبلوغ ما حرموا منه [29].

وفي نفس المنحى يؤكد **ليكرت Lékert** أن المحاولات التي يبذلها الفرد لتحقيق أهداف معينة لو تحققت لحجبت عن الآخرين الأهداف التي يبتغون تحقيقها ولذا ينشأ العداء، والمقاومة والعنف بين الجانبين[30].

فالمسألة إذن مرتبطة أساسا بالمصالح والأغراض الفردية والجماعية ومدى تطبيق العدالة والمساواة في توزيع المنافع والامتيازات. والجدير بالتنويه هو أن القرارات السلطوية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية هي قرارات توزيعية ترتكز على تكريس وإرساء قيم معينة على حساب قيم أخرى، إضافة إلى تخصيص امتيازات ومصالح لفاعلين معينين دون آخرين رغم عدم أحقيتهم في ذلك ما يشكل تجسيدا فعليا لانعدام العدالة التوزيعية وانعدام الأسس التنظيمية الموضوعية أو بالأحرى تغييبها المتعمد واستبدالها بأخرى تخدم مصالح العصبة المهيمنة والمتحالفين معها.وبالمحصلة فإن الفجوة بين ثقافة التنظيم (المؤسسة الاقتصادية) والثقافة المجتمعية (ما يحمله الفاعلون ويؤمنون به) هو نتيجة لعدم التلاقي والتوافق بين الثقافتين.حيث يؤكد **أسار ليند بارك Lindberk** أن انتهاج العدالة في توزيع الموارد والامتيازات أو بالأحرى الثروات والعائدات وكذلك السلطة في المجتمع ينعكس بصورة إيجابية على تحقيق العدالة في كل الأنساق المؤسساتية بما فيها الاقتصادية، لأن نمط وطبيعة النظام في النسق المؤسسي(الجزئي) هو مرآة عاكسة لذلك النظام في النسق المجتمعي (الكلي)[31].

ولا يفوتنا في هذا السياق إبراز مسألة رئيسة تتمحور في نظرنا حول مظهر من مظاهر العنف الذي يمارس ضد الفاعل الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية والمتمثل في الإقصاء الذي يتعرض إليه من المنظومة المشاركة فيها، والذي أنعته **علي سموك** بالشعور باللاهوية non identité لأن السلطة عمدت إلى إقصاء الفرد أو الفاعل الجزائري من منظومة المشاركة داخل مختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وخارجها[32].

ويرجع **سعيد شيخي** التناقض بين الخطاب السلطوي الأيديولوجي المتعلق بإشراك الفاعل الاجتماعي في جميع ميادين الحياة المجتمعية والممارسة الفعلية وذلك الشعور باللاهوية إلى حقيقة مفادها اهتمام السلطة بترسيخ وتدعيم مكانتها بعيدا عن أي تشويش، حيث يوضح أن دور السلطة رئيسي ويتعدى مجرد التدخل في مسار التصنيع والتنمية ، بل أكثر من ذلك لأنها ومن خلال أجهزتها الرقابية استطاعت إضعاف كل محاولة للتفاوض واستخدمت آليات الردع لأي انتقاد أو معارضة[33].

والجدير بالذكر أن التركيز على الجانب المعياري أو القيمي يعد أحد أعمدة وركائز التحليل السوسيولوجي لمختلف ما يحمله الفاعلون ويجسدونه أو يترجمونه في سلوكياتهم ومعاملاتهم وكذا تفاعلهم ضمن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، لأن بلوغ الفعالية ينبع من مدى مشاركة الأفراد واقتسامهم لنفس القيم والمعايير وأيضا الأهداف والمصالح. فنجد في القبيلة مثلا أن أساس قوتها وحصانتها هو عصبيتها بمعنى عصبتها، وقيمها،

وعاداتها وتقاليدها أي تاريخها، فقوة وفعالية منظومتها القيمية والمعيارية المكرسة منذ أمد بعيد والتي حملها الفاعلون المنتمون لها والمقتنعون بها مجسدة فعليا في سلوكياتهم وأفعالهم ما جعلها قائمة رغم اضمحلالها شكلا.

والأمر لا يختلف كثيرا عن ما يجب إحداثه في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال ترسيخ منظومة قيمية مؤسساتية متجانسة ومترابطة مع تلك التي يحملها الأفراد إذا أريد لها البقاء.

وبالمقابل يؤكد **العياشي عنصر** من خلال دراسة الحالة التي أنجزها بمركب الحديد والصلب الحجار سابقا **سيدار الحجار** حاليا أن اللاتطابق المعياري بين الأفراد والفاعلين الاجتماعيين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمعنى عدم مشاركتهم في نفس الثقافة مع عدم اقتسامهم للحس الجماعي وروح الجماعة يخلق التناقضات والتضاد والانقسامات والصراعات، إضافة إلى احتكار الامتيازات والمناصب وتوزيعها وفق منطق القبيلة مع بروز وتكتل الجماعات ذات الانتماء المشترك (جهوي – عشائري – مصلحي) ما يؤثرعلى فعالية المؤسسة[34]. والجدير بالإشارة والاهتمام والأكثر من ذلك البحث والاستكشاف من خلال دراسة ميدانية نحن بصدد تحقيقها هو ما يتعلق بقناعات الفرد أو الفاعل الاجتماعي، فالعامل الجزائري لم يتشبع بعد بقيم مؤسساتية تنشر الانضباط في العمل والإتقان والتفاني فيه من أجل خلق فائض القيمة، وتقبله لمختلف الجزاءات والعقوبات الناجمة عن ما يبدر منه من سلوكيات وأفعال سلبية وعدم اعتبارها ممارسة عنيفة ضده من طرف سلطته أو مسؤوله المباشر (ولا نقصد من وراء ذلك أن كل ما يصدر عن السلطة في المؤسسة الاقتصادية ضد العامل صحيح ومؤسس)، لأنه بالمقابل يرى أن أصحاب السلطة في المؤسسة الاقتصادية يستفيدون من خلال مناصبهم بامتيازات عديدة وهيمنة واسعة واحتكارية ما يخلق الفوارق والطبقات، ويولد لديهم المقاومة والرفض لتلك المنظومة لاقتناعهم المطلق بعدم عدالتها لأنها ترتكز على أسس ذاتية نابعة من طبيعة التحالفات الجهوية والعصبية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

خلاصـــة

إن مختلف التغييرات والتعديلات التي خضعت لها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كانت سطحية وشكلية ولم تسفر عن نتائج واضحة ولا إيجابية تخدم مصلحة المؤسسة والمجتمع معا، بل رسخت أكثر فأكثر نفس النظام ونفس القيم والمعايير المهيمنة والمنبثقة من موروث ثقافي قبلي عصبي يقوم على أساس المصالح المشتركة للعصبة المهيمنة.

إن التدخل المفرط للسلطة في مختلف الأنساق المؤسساتية بما فيها النسق المؤسسي الاقتصادي هو تجسيد للهيمنة المطلقة للعصبة الحاكمة من أجل إرساء معالم وأطر حصانتها واستغلال المؤسسة بكل السبل الممكنة لتحقيق طموحاتها وأهدافها حتى وإن لم تتوافق مع أهداف المؤسسة الاقتصادية.

هذه الأخيرة أفرغت من مضمونها وأضحت مجرد هيكلة تنظيمية تسير وفق قواعد وقوانين مضبوطة مشرعة من طرف أصحاب القرار لحفظ مصالحهم وامتيازاتهم.

إن انعدام التناسق والتجانس بين أهداف (المؤسسة – السلطة – الفاعلين الاجتماعيين) هيأ المناخ الملائم لتعدد الإستراتيجيات الصراعية العنيفة، كما ساعد بصورة كبيرة في بروز بؤر الصراع مع تسارع شديد لظاهرة العنف الذي أضحى الوسيلة الأكثر استخداما لتحقيق الذات المناوئة للسلطة الحاكمة ومحاولة تدميرها في ظل

غياب مؤسسة حقيقية، قوامها ثقافة تنظيمية تنشر الرشادة والفعالية الاقتصادية ومؤطرة ببعد إنساني منبعه القيم الجزائرية التي لا تتناقض مع قيم المؤسسة الحديثة.

الهوامش:

1- علي سموك، إشكالية التراتبات الاجتماعية وتعدد الولاءات في المؤسسات الصناعية العمومية الجزائرية، مجلة التواصل، عدد 11، جامعة باجي مختار – عنابة – الجزائر، 2003، ص 11.

2- ALAIN PEYREFFITE, Réponse à la violence, la documentation française, Paris, 1977, p 27.

3- AOUMEUR AKKI ALOUANI, Evolution de l'environnement de l'entreprise publique Algérienne et son impact sur la performance, Revue des sciences économiques et de gestion, N° 06, Algérie, 2006, p 111.

4- رشيد واضح، المؤسسة في التشريع الجزائري –بين النظرية والتطبيق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع بدون طبعة، الجزائر، 2002، ص 66.

5- سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي (التشغيل، والصناعة والتنمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، بدون تاريخ، ص 41 – 42.

6- RENAUD SAINSAULIEU, Sociologie de l'entreprise (organisation, culture et développement), Presses de Sciences PO et DALLOZ, 2 édition, 1987, p 110.

7- AOUMEUR AKKI ALOUANI, opicit, p 127-128.

8- إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 04، **الجزائر**، 2001، **ص** 107

9- AOUMEUR AKKI ALOUANI: opicit, p 128-129.

10- سعيد أوكيل وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، معهد العلوم الاقتصادية، بدون طبعة، الجزائر، 1994، ص 07 – 08.

11- MIRAOUI ABDELHAK: Le rapport de l'entreprise publique au marché en Algérie de 1962 à 1995, Perspectives, URTSD, université BADJI MOKHTAR N°04, Annaba- Algérie, 1998, p 03-04.

12- رقام ليندة، مشاركة العمال في تسيير المؤسسة الوطنية (واقع وتحديات)، مجلة العلوم الإنسانية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، العدد الثاني، الجزائر، 2002، ص 124.

13- فريد مرحوم، الثقافة التسييرية في المؤسسات العمومية في ظل التغير الاجتماعي والاقتصادي، مؤسسة،العدد 41، 2008، ص ص 63 – 81 INSANIYAT سبدو نموذجا، إنسانيات DENIM دنيم.

14- عقاب سهام، التحولات البنيوية وإشكالية السلطة في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية بمؤسسة بروسيم)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، تخصص إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008، ص 25، لم تنشر.

15- رحال سليمان، الثقافة التسييرية في مرحلة التحول الاقتصادي للمؤسسة العمومية الجزائرية، مجلة التواصل العدد 05، عنابة – الجزائر، 1999، ص 08.

16-AOUMEUR AKKI ALOUANI, opicit, p 131.

17- فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 02 الأردن 2004، ص 288

18- AOUMEUR AKKI ALOUANI, opicit, P 116

19- سموك علي، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري – من أجل مقاربة سوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة – الجزائر، 2006، ص 182.

20- ABDELHAK LAMIRI: Crise de l'économie Algérienne (causes, mécanismes, et perspectives de redressement), édition les Presses d'Alger, sans date, p 204.

21- علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة– الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، سلسلة كتب المستقبل (II)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، بيروت – لبنان، 1996، ص 265 – 267.

22- SAID CHIKHI, Question ouvrière et rapports sociaux en Algérie ,NAQD, N06, Kouba – Algérie, Mars 1994, P 04

23- قاسم حجاج، التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة، مجلة الباحث، العدد 02، صادرة عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003، ص 87.

24- ABDELHAK LAMIRI, opicit, p 208.

25- RENAUD SAINSAULIEU, l'Entreprise c'est une affaire de société, édition Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1990, p 125.

26- DIMITRI WEISS, Les relations du travail, Dunod, 4eme édition, Paris, 1978, p 6-7.

27- سموك علي، العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية وإشكالية تأسيس هوية عمالية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار – قسم علم الاجتماع، عنابة– الجزائر، ص 09.

28- سموك علي، إشكالية العنف في المجتمع الجزائري– من أجل مقاربة سوسيولوجية، نفس المرجع السابق، ص 321.

29- نفس المرجع السابق، ص 51.

30- محمد الصرفي، السلوك الإداري (العلاقات الإنسانية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، بدون**طبعة**، 2006، ص 371.

31- ASSAR LINDBEK: L'économie selon la nouvelle gauche, Présenter par JACQUES ATTALI, Maison Mame, France, 1973, p 71-72

32- علي سموك، إشكالية التراتبات الاجتماعية وتعدد الولاءات في المؤسسات الصناعية العمومية الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص 120 – 121.

33- SAID CHIKHI ,opicit, p 05

34- LAYACHI ANSER: Les cadres de l'industrie en Algérie – étude de cas du complexe d'El Hadjar (élites et société), Casbah édition, Alger, 2007, PP 217-222.